مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 1112-7163
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

ظـــاهرة النصب بين فرضية التـيسير وخصـــوصية الاستـعمال قراءة في كتاب اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين لأحمد الزهراني

مهدي عزالدين شنين
قسم اللغة والأدب العربي ، كلية الآداب واللغات ، جامعة غرداية
ص ب 455، غرداية، 47000 الجزائر
جامعة غرداية
mahdiislam[1]@gmail.com

ملخص -

إن الإنسان قد فطره الله على التواصل بين بني جنسه كي يتم التكامل بينهم، كل من مستواه، وقد وفقه الله للوسيلة التي تيسر له هذا التواصل مجسدا في التعبير عن المراد بسهولة، تلكم الوسيلة هي اللغة، وفي عالم الناس هذا لغات مختلفة بين كل جماعة تحكمها أعراف المكان والزمان، من بين تلك اللغات اللغة العربية التي عرفت عند جماعة عرفوا بالعرب وقد نزل القرآن بهذه اللغة فكتب لها التعمير مادام القرآن في الدنيا إلى قيام الساعة، ونظرا لهذه العلاقة الذهبية استلزم على كل من أراد القرآن أن يتعلم العربية، وللغة العربية خصائص وأساليب وقواعد شأنها شأن كل اللغات كلغة فارس والروم والهند والصين...ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إنّ ممّا ميزت به العربية هو الإعراب بالحركات التي من أخطرها النصب الذي كان مدار بحثنا عليه وهذا اعتقادا منا أن نذب ونتافح عن إبقاء هذه الظاهرة على حالها كما هي عليه في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي كلام العرب، وإن مما اضطرنا إلى هذا هو تعالي تلكم الصيحات التي ما انفكت تدعو للتيسير والتجديد والإحياء وغيرها من المسميات التي تصب كلها في مجرى واحد ألا هو التغيير، وإنه إذا فتحنا هذا الباب فإننا لا نستبعد سوء النوايا الذي يمكن أن يطال هيبة هذه اللغة، وعليه فإننا من هذا المقام ندعو إلى أن نعمل على حمل متعلم اللغة العربية على أن يتسلق سلمها لا أن ننزلها هي إلى مستوى المتعلم، كما هو الحال بالنسبة لباقي اللغات الأُخَر.

The phenomenon of Nassib between the hypothesis of facilitation and particularity of the use

Abstract -

In this study we have tried to show the distinguish between what sort of arabic grmmatical rules need to be modernized and what do not .

There are many clams to modernize the grammar science in order to be facilitated to,readers and speakers not taking in consideration the specific use of grammatical rules for the Arabic language because what can be considered to be facilitated can not used or practiced on the whole rules of grammar justifying our point of view we have taken as example the phynomina of ennasb and we have tried to mention its specific use as it is without any change or modification we have taken part in this issue through reading the book the ways of modernizing the grammar at the new generation for azzahrani showing that grammar should be taught as it is in order not to hit the Arabic grammar.

key words –

ENNASB-GRAMMAR–MODERNIZING-FACILITATION- THE WAYS OF MODERNIZING THE GRAMMAR AT THE NEW GENERATION EOR EZZAHRANI

تقديم -

تعتبر اللغة من بين الظواهر الكونية التي أثارت اهتمام الإنسان، شأنها في ذلك شأن سائر الظواهر الأُخر التي ما انفك الإنسان يعيش حواليها ، فراح يحللها ويسبر غورها ، وكون اللغة سلوكا صادرا من البشر ضرورةً ، وهو المتسبب المباشر فيها ، فقد بات لزاما عليه أن يحل لغزها ، ويفقه أصل نشأتها ، وذلك بالبحث عن مصدرها ، والكشف عن نواميسها ، واللغة هي أمشاج بين الصور السمعية المتناهية من جهة وما انطوت عليه من مفاهيم لا متناهية من جهة أخرى ، وهو ما يعرف بالمعاني ، وهاته الأخيرة تحدّد ويميز بعضها من بعض عبر ما ينضم إزاء بعضه من وحدات صوتية حرفية وفق نظام وترتيب مخصوصين ، يمتاز كل فم اجتماع منها بنطق وقدر من التنغيم مخصوصين كذلك ، كما تأخذ قسطها من الزمن يوفره لها مقيدا المتكلم الذي بدوره يندرج ضمن جماعة لسانية معينة، فتوالي هذه العناصر وفق هذا الوجه المحدد ، ينتج أفرادا من الكلمات، يطرأ على أواخرها نوع خاص من التصويت يمثل الفرع عن تلكم الأصوات التي يحدثها جهاز الصوت عند الإنسان خاصة ، وهو ما اصطلح عليه في اللغة بالصوائت قصيرة كانت أم طويلة ، يتحكم فيها فم الإنسان بضم الشفتين أو فتح الفم أو كسر جنبات الالنحو بالإعراب ، لأنه كما قال ابن جني عنه في كتابه الخصائص ضمن باب القول على الإعراب هو:

((الإبانة عن المعاني...ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحدا لا ستبهم أحدهما من صاحبه))[01] ، ويقول الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو عن هذا المصطلح:((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، مضافة ، ومضافا إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[02]، ومن هذه الحركات الفتحة، وما ينوب عنها؛ والتي بابها النصب، وهذا الذي سنعالجه في هذا المقام، الذي سرنا فيه على النحو الآتي ، حيث اعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من مظان الكتب، أبرزها كتاب اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين للزهراني ، وناقشنا ما جاء بين دفتيه من أراء في هذا الموضوع نفسه وفق محاور تتدرجنا فيها وفق مايلي:

المحور الأول: ناقشنا فيه وظائف الحركات الإعرابية

المحور الثاني: تناولنا فيه موقف التيار التجديدي التيسيري من ظاهرة النصب وضمناه مراحل ثلاث هي :

-أولا الاتجاه التواصلي

- ثانيا الاتجاه الاستقلالي

- ثالثا الاتجاه الانفصالي (الفصل التاريخي)

المحور الثالث:كان بعنوان المقصد من التجديد

المحور الرابع: أشرنا فيه إلى ظاهرة النصب عند المجددين

المحور الخامس:ضمناه ظاهرة النصب وخصوصية الاستعمال

المحور الأول:وظائف الحركات الإعرابية:

لقد حُدِّد للحركات الإعرابية وظائف ثلاث هي الرفع والنصب والجر ، وبها توجه المعاني وتخصص ، فأما الرفع فقد جعل للمتحدث عنه أو ما يسمى المسند إليه أو المبتدأ عند النحاة فضلا عن رفعهم الخبر، أو ما يسمى بالموضوع عند المناطقة ، فكان بهذه الخصيصة التي امتاز بها عن غيره أحقَ بالحركة الأقوى والتي هي الضمة ، ولعلهم راعوا في ذلك جانب النطق ، كما أن المقول عنه هو مدار الكلام ومعتمده ، و هو الأقل عددا من غيره ، يليه في الرتبة النصب الذي جعل لخفته لما هو أكثر في الكلام وذلك لأن المفاعيل أكثر من الفاعلين وهو ما فضل عن البؤرة النواة ، ثم يأتي الجر لعلة الإضافة ونعني بها ضم الشيء إلى شيء آخر. و سنحاول في هذا المقام أن نخص النصب ذكرا ومناقشة ، وأن نعرض رأي التيار التجديدي في هذا الباب فكيف هي أي ظاهرة النصب عند المحدثين ، وكيف هو واقع الاستعمال والتداول؟

يعتبر باب النصب (المنصوبات)من أبرز أبواب النحو التي خصها النحاة العرب الأوائل بالدرس، حيث إن المنصوب عندهم هو كل متأخر في

الرتبة في خطية الكلام وأفقيته ، وهو ما كان محمولا على غيره وهو ما اصطلح عليه بينهم بمصطلح الفضلة ، وهو كل تركيب زاد في الحكم على طرفي القضية المحمول والموضوع ، في الجملة الكلامية ، وذلك خاص بما هو معروف بمتعلّقات الفعل ، وقد ألحق الميداني المنصوبات بالجملة المفيدة عادّا إياها توابعَ طرفي القضية الكلامية[03] ، وقد جعل هذا الباحث المنصوب (المفعولات خاصة) في كتابه (البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها) في الداوئر الثانية والثالثة والرابعة ضمن دوائر عطاء الجملة الكلامية التي ارتآها في هذا السفر اللغوي المهم ،[04] وقد تعرض للمنصوب ضمن كتابه السابق نفسه في مبحث (نظرة حول ما يُسَمَّى فضلةً في الجملة عند النحويين) حيث قال:((لعلّ ما يصفُه النحويون في الجملة الكلاميّة بأنه فضلَةٌ يقْصِدون به أنَّه عطاء فكري زائد على أصغر دوائر الجملة الكلاميّة المفيدةفالّذي أراه أنَّه لا تُوجَد في الجملة الكلامية كلمة تُؤدي معنى مقصوداً بالبيان، لا تؤدّيه كلمة أخرى غيرها تأدية مباشرة، يَصح أن تسمى لدى التحقيق فضلةً في علم المعاني، لأنّ الفضلةَ ينبغي أنْ تطْلَق على ما في الكلام من ألفاظ تدل على معنى هو زائد على المطلوب بيانه والتَّعْريف به. فإذا قال النحويون أو البلاغيون تبعا للنحويين: إن ما زاد على ركْني الإسناد "المسند والمسند إليه" في الجملة الكلامية هو فضلة، كالمفاعيل وسائر متعلّقات الفعل، فَقَصدهم من ذلك فيما أرَى أن الجملة المفيدة لا بد فيها حتماً من ركني الإسناد، وإلاّ كان الكلام غير مفيد، فما زاد على ذلك يعتبر زائداً على أدنى ما يجب أَن تبنى بِه جملة كلامية مفيدة، لا أنّه زائد على ما يَقْصِدُ المتكلّ ِم بيانه))[05]. فبهذا المنطلق الذي اعتمد عليه عبد الرحمان الميداني يعتبر المنصوب داخل منظومة الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي مكونا رئيسا لنواة هذه الجملة، ونقصد به ههنا المفعول به لا يقل أهمية من الفاعل في الجملة الفعلية أو المبتدأ في الجملة الاسمية.

ولعله من باب الإنصاف أن نقول عن موضوع المنصوبات تحت دائر النصب إن تحديد نحاة العرب الأوائل بابَ المنصوبات بكل تفريعاته لا شك أنه كان بناء على التفريق بين المعاني ، وتنويعها ، وذلك بالطبع للنأي بالمتلقي عن الخلط بين ما توحي به داخلَ المتوالية الكلامية الملفوظاتُ المنصوباتُ نفسها من جهة ،وبينها وبين غيرها مما يحمل الحركات الأُخر ، فلعلامة النصب معنى نحوي يبرزه منشئ الكلام في ما يعرف بخطية الكلام ، كما أنه لعلامتَي الرفع والجر معنى فيه ، وبناء على ذلك فهي عَلَم إعراب يظهر آخر أسماء مخصوصة يفرضها السياق التي ترد فيه ، ومما لا شك فيه هو أن المنصوبات بأشكالها ضرورة أفرزها قانون الإسناد الذي يحكم واقع اللغة ، ويفترض على مستعمليه ، أنه ما من حدث إلا له مُحدِث ، وملابسات تتصل به

، و إن من أهم هذه الملابسات هي العناصر اللغوية التي ترد مع ركني الإسناد وهو ما يمكن أن نسميه في النحو(المنصوبات) ، لذا نرى أنه ليس من العبث أن تحفظ لها رتبة أدنى من نواة الجملة ، ومكانة هي ألصق بهما وذلك لا ليتفكه بها مستعملو اللغة أو يزجون بها الوقت ، حتى نضمها تحت باب واحد ، فبالنصب يمتاز المنصوب من غيره امتيازا وظيفيا ؛ سواء أكان هذا الأدنى ضمن أفراد جنسه (المنصوبات)أو كان ضمن أفراد غيره (المرفوعات أو المجرورات) ، لأنه ليس كل المنصوبات على صعيد واحد من المعنى ، ولا كل المرفوعات على هاته الشاكلة ، ولا كل المجرورات كذلك ، وعليه فإن القول إن المنصوبات فضلة لا يعني ألبتة أنها زائدة ، كلا إنها لتكشف للألمعي أن بينها وبين النواة رحمَ قربى لا تنقطع إلا من لدن الجاهل بها ، فوظيفة النصب من شأنها أن تعين على المفارقات بين بنى التراكيب اللغوية من حيث المعنى ، ومنه فلا يمكن بحال من الأحوال أن نعتقد في لغة العرب ما اعتقده رواد التيسير فيها، اللهم إلا إذا تكلمنا عن نظم على مستوى الحروف وليس على مستوى الألفاظ، يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز منوها بالفروق اللغوية التي يقتضيها النظم وذلك في فصل في الفروق بين الحروف المنظومة والكلم وممّا يجبُ إحكامهُ بعقبِ هَذا الفصل:

((وذلكَ أنَّ نظمَ الحُروفِ هو تَواليها في النُّطق فقط وليس نظمُها بمقتضًى عن معنى ولا النَّاظمُ لها بمقتفٍ في ذلك رسماً منَ العقل اقتضَى أن يتحرَّى في نظمِهِ لها ما تحرَّاه فلو أنّ واضع اللُّغة كان قد قال " ربضَ " مكان ضرَبَ لما كَانَ في ذلك ما يؤدي إلى فسادٍ . وأما نظمُ الكلمِ فليسَ الأمَرُ فيه كذَلك لأنك تَقْتضي في نظمِها آثارَ المعاني وتُرتَّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس .فهو إذاً نظمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ وليسَ هو النَّظم الذي معناهُ ضَمُّ الشَيءِ إلى الشّيءِ كيف جاءَ واتَّفَق))[06]، ثم يواصل في رأيه هذا مدللا على ضرورة التأليف بين عناصر الخطاب : كذلك كَانَ عندَهُم(يعني نظم الكلام)نظيراً للنَّسجِ والتّأليفِ والصياغةِ والبناءِ والوَشْيِ والتّحبيرِ وما أشبه ذلك مما يوجبُ اعتبارَ الأجزاءِ بعضِها معَ بعضٍ حتىّ يكونَ لوضعِ كلِّ حيثُ وَضعُ علّةٍ تَقْتضي كونَه هناك وحتى لو وُضعَ في مكانِ غيره لم يَصحَّ))[07]

المحور الثاني:

موقف التيار التجديدي التيسيري من ظاهرة النصب[08] :

قبل الخوض في الموضوع ارتأينا أن نعرض في عجالة أهم المراحل التي مر بها النحو العربي؛حيث هي كما عرضها الزهراني في كتابه اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين مراحل ثلاث، هي كالتالي : مرحلة الاتجاه التواصلي ، مرحلة الاتجاه الاستقلالي ، مرحلة الاتجاه الانفصالي (الفصل التاريخي)

أولا :الاتجاه التواصلي:

يرى بعض الدارسين أن علم النحو العربي قد سار إبان المراحلالأ ّوَل التي احتضنت ميلاده على وتيرة واحدة ، فكل من تبنى الفكر النحوي لاتكاد تجده وقتها يعدو أن يكون مستعرضا الموادَ النحوية التي قد ثبت عليها النحو العربي في هاته الفترة ، حيث إن الباحث لا يصادفه أثناء بحثه عن استقلالية الرأي في معترك الأسفار النحوية ما يمكن أن يعد طفرة تشير إلى إرهاصات تنبئ عن نقض استقلالية الرأي ، إلا ما نزر وذلك في جزئيات تعتبر على الهامش النحوي لا تعدو أن تطال التبويب ، أو تسجيلا لرأي أغفل في المسألة فينضاف إلى سابقيه ، أو إعادة صياغة لبعض المفاهيم ، أما الأصول فبقيت على ما هي عليه ، وهكذا ظل التأليف النحوي على ما بُدئ عليه أول نشأته ، متوخيا هدفيه المنشودين ألا وهما فهم الكتاب المقدس (القرآن الكريم) ، وصون اللسان من اللحن الذي فشا جراء دخول الأعاجم في أمة الإسلام ، وذلك بناء على المعايير التي وضعها مؤسسو الدرس اللغوي العربي أمثال أبي عمرو بن العلاء ، الذي سمعت أستاذي عبد الرحمان الحاج صالح يقول عنه إنه واضع الأطلس اللغوي العربي وابن أبي إسحاق الحضرمي وغيره من الرعيل الأول الذي رفع لواء جمع اللغة .

ولعل الكتاب لسيبويه هو من أول ما يمثل هذه المرحلة حيث يعد جمهرةً لأراء سابقيه ممن تكلم في النحو أو ألّف فيه ، إذ لقب بقرآن النحو ولعله اكتسب هذا من قبيل ما جاء فيه من أفكار يلقح بعضها البعض الآخر ، فجاء في صورة متكاملة ، وما ذاك إلا لأنه قد أودعه صاحبه جهود سابقيه مضافة إلى جهده هو ، حيث إن الكتاب قد أثبت خلق علم النحو عند العرب عن أبي الأسود في أشهر الأقوال ، ثم اشتداد عوده على يد أبي عمرو بن العلاء ، وشهد وضع القواعد على يد أبي إسحاق ، وأنضجه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخيرا دون من طرف سيبويه ، وهي المرحلة التي شهدت أهم حدث عرفه نحو العرب ، على أن الكتاب شابه شيء من الغموض ، الأمر الذي جعل بعض النحاة يتصدى له إيضاحا وتبسيطا

ثانيا:الاتجاه الاستقلالي:

إذا جئنا إلى هذا الموضع فإننا نخص من بين الذين استقلوا ببعض أرائهم النحوية ذكرا ابن الطراوة حيث عُرف بنفوره من التقديرات النحوية ، طرح الأمثلة المصنوعة ، رفض بعض العلل النحوية يليه تلميذه السهيلي الذي سار على نهجه في طرق باب الاستقلال بالرأي ، فكان منه أن ناقش قضية العامل بشيء من التفرد ، من أرائه أن العامل في المفعول لأجله هو الإظهار أي أن الفعل الظاهر ليس هو العامل في المفعول لأجله ، وإنما هو دليل على العامل الباطن الذي هو العامل في الحقيقة ، وهو عنده عامل قلبي ، ونجد في هذا المقام

ابن مضاء ماثلا بصورة جلية وذلك في رفضه الشديد نظرية العامل والدعوة إلى الأخذ بظاهر النصوص دون ما وراءها[09]

ثالثا الاتجاه الانفصالي (الفصل التاريخي):

حيث اعتنق أصحابه فكرة القطيعة مع الماضي اللغوي متخذة من نقده مطية لهذا المشروع ، وهي فكرة ما انفكت تستقي مبادئها من أفكار خارجة عن نطاق العربية ، بحجة الإحياء تارة ، وبحجة التيسير تارة أخرى وبحجة التجديد تارات أُخر ، ومن أبرز رواد هذا التوجه طه حسين ، إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، وتمام حسان وغيرهم كُثر... يقول طه حسين :((نرجو أن يأتي اليوم الذي يبرئنا الله من عقابيلها))[10] ، وقال في موقف آخر تحت السياق نفسه :

((إن النحو لابد أن يتغير))[11] فكان جوابهم قول القائل: **وكلٌ يدّعون وصال ليلى*** وليلى لا تقر لهم بذاكا**

المحور الثالث:المقصد من التجديد

إن النحو العربي فرس جموح لايتمكن من امتطائه إلا من ألفه ، فرام البعض ترويضه ، ولبس لباس الإسوار الكامح ليمتطيه لكن لم يتأت له ذلك ، وبهذا فقد وجهت للنحو العربي أصابع الاتهام بشكل كبير، فرمي بأنه مصدر القلاقل بالنسبة للعملية التعليمية ،و أنه كاللغة العربية قديم هش لم يعد يصلح للاستعمال في عصرالناس هذا، لذا فقد بات لزاما على من تحملوا على عواتقهم هموم الأمة العربية الإسلامية أن يبحثوا عن البديل وذلك بالترميم تارة أو بالنقض تارة أُخَرَ ، وعليه فالملاحظ أن محاولات التجديد كان شعارها الظاهر هو نفع المتعلم والمعلم وذلك بتقليل القواعد، وتقليص عدد الأبواب النحوية، وكذا باختيار الشواهد، فوضعوا أسسا لتجمع في نظرهم شتات النحو وتهيئ مسالكه وتعبد طرقه ومشاعبه[12].

المحور الثالث:ظاهرة النصب عند المجددين

لقد ارتأى الميسرون ، ونخص ذكرا منهم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ، مهدي المخزومي في كتابه(في النحو العربي قواعد وتطبيق) ، ومحمد الكسار في كتابه (المفتاح لتعريب النحو)،تحت ذريعة التيسير أن النحاة العرب القدامى أفرطوا في تبويب نحو لغة العرب ، وأنهم أكثروا تقاسيم الكلام جراء نظام بنى اللغة العربية ، وارتأوا أن مرد ذلك إلى تشربهم قضايا منطقية فلسفية خارجة عن نطاق اللغة أقحمت قسرا تنبو الفطرة السليمة عنها ، فراحوا يقترحون أراء في نظرهم تخلص النحو مما شابه من شوائب طيلة عقود من الزمن جعلت منه نحو جافا عقيما لا يتماشى ومتطلبات العصر ، يقول إبراهيم مصطفى متحدثا عن النحو العربي في كتابه الموسوم بإحياء النحو:[((أطمع أن

أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو...)) ثم يواصل في رأيه هذا في مقدمة كتابه نفسها منوها بأنه لم يسبقه أحد إلى تبسيط القواعد ، وأن كل من اجتهد في هذا المجال لم يزد على كونه قد رمى إلى التهوين من شأن النحو ، ورفع الحرج عن الناس في هذا الشأن ليقبلوا على تعلمه ، وأن من سبقه إلى هذا قد اصطنع طرق تعليم النحو اصطناعا بارعا لكنه زعم أنه ليس هناك قبله من اتجه إلى قواعد النحو نفسها فيسأل :ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو ، وتدوين قواعده ، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية))[13] ، ومن بين ما ارتآه دعاة التجديد والتيسير هو ما يعرف في هذا الباب بفكرة (الدمج) ، ويقصدون بمصطلح (الدمج) ضم كل المنصوبات أو دمج كل لفظ حمل علامة النصب تحت باب واحد ، لكنهم اختلفوا حتى في المصطلح ، فأطلقوا عليه :تارة ما لا يتحدث عنه ، وأخرى ما يؤدي وظيفة نحوية وما لا يؤديها ، أو تحت عنصر ضعف المشاركة في الفعالية تارة أخرى ، فالملاحظ على هذا الطرح هو اهتمام أصحابه بمعنيين نحويين من معاني النحو، هما الإسناد(وتعني ههنا النسبة بين طرفي القضية الكلامية ، والإضافة (وتعني عموم الإضافة) وأهملوا ما عداهما وخلصوا أخيرا إلى ما يلي:

1-الفتحة ليست علم إعراب ، فكل ما لم يسند إليه أو يضاف إليه فهو منصوب

2- المنصوب هو ما لم يتحدث عنه ، ولا خبرا له ، ولا مجرورا أو وصفا له ، ولا معطوفا على مجرور أو معطوف

3- الفتحة حركة خفيفة يحرك بها آخر الكلمة لعدم دخولها تحت دائرتي الإسناد(العمدة) والإضافة(الوسيط)

4- تدمج أبواب النصب تحت اسم الفضلة [14]

يقول إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو: ((...الفتحة لاتدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية))[15]، ويقول في السياق نفسه عن المنصوبات:(فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هي مضاف إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب) [16]

وهاهو مهدي المخزومي يذهب إلى تقسيم المنصوبات نوعين[17]:

النوع الأول:ما يؤدي وظيفة إعرابية في التركيب كالمفعولات والحال وغيرها من متعلقات الجملة ، فالمفعول والحال والتمييز عنده العامل في نصبها خروجها من الإسناد

النوع الثاني:ما لايؤدي وظيفة وقد عمل في نصبه عاملان : أحدهما لأنه لا سبيل لتحريكه بحركة أخرى غير الفتحة ، والآخر لأنها الأخف نطقا في المنظومة الصوتية الثلاثية العربية ، فجعل من الفتحة ورقة اللعب الأخيرة ، التي يهرع إليها عند استكمال دور كل من الضمة والكسرة

وإذا جئنا إلى محمد الكسار فإننا نجده قد عالج قضية النصب معالجة خاصة وذلك من حيث قانون الفعالية وهو مصطلح فلسفي يعكس مدى تأثر صاحبه بالفكر الغربي وهذا المصطلح يمكن أن يسمى بمبدأ البراغماتية أو الوجودية التي لا ترى الوجود لأي كان إذا لم يكن فعالا في مجتمعه ، فراح الكسار يطبقه على اللغة التي كان قريبا يعيب على دارسيها من نحاة العربية القدماء نزعتهم الفلسفية ، وعلى أي حال فالكسار يرى أن العنصر اللغوي إذا خرج عن مبدأي الإسناد والإضافة فهو ثانوي وسط مجتمعه اللغوي وعليه يعطى علامة تميزه عن غيره من العناصر التي تشاركه الجنس نفسه ، وعليه فقد ارتأى ضمها تحت مسمى واحد هو (الفضلة)[18]

المحور الرابع:ظاهرة النصب وخصوصية الاستعمال[19]:

إن لكل لغة خصائصها ونظمها التي تحكم تآلف بناها في تراكيب خاضعة لسياقات معينة ، فاللغات البشرية ليست على مستوى واحد في ناموس الكون ، حيث تتفاوت في التراكيب والأساليب، وبناء على هذا فقد اختصت اللغة العربية بخصائص امتازت بها عن غيرها ، فتوجه النحاة إلى النظام اللغوي العربي فحاولوا كشفه من حيث السنن الذي يحكمه فوجدوا أن هناك نماذج تطرد في هذا النظام ، فجردوا منها قوالب نظرية ، شكلوا منها قواعد يقاس عليها التوليد والتحويل ، وعالجوا تحت هذا السقف جميع خصائص نظام العربية ، فأعطوا بذلك وصفا لنظام التراكيب الجملية وصفا اتصف بالشمولية الدقيقة ، إلا أنه وبعد حين اكتشفوا أن هناك ما يخرج عن هذه المجردات التي أسسوها ، فانبرى لذلك ثلة من النحاة وذهبوا في ذلك مذهبين؛ أحدهما لم يعالج من مجريات اللغة إلا ما كان داخلا في هذا المطّرد، والآخر وقف متحفظا من تلك التي نبت عن تلك الأصول الموضوعة وأطلقوا عليها اسم الشاذ ، ومن ثَمَّ تباينت وتعددت وجهات النظر في تحليل مثل هذه الظواهر التي شذت عن الأصل المطرد ، فكان هذا مبعث الاتهام ومصدر القلق لدى رواد مذهب التجديد ، الذين كان اهتمامهم قاصرا على اللفظ دون المعنى ، واعتبروا الفتحة شقيقة السكون الذي هو علم للجزم وأصل في المبنيات ومتنفس المتكلم.

والحق إن الواقع الأدائي يكشف خلاف ما قرّرته عصبة المجددين ، لأنه ليس كل المنصوبات سواءً حتى تضم تحت سقف واحد ، ولأن لكل منصوب دلالة خاصة تضاف للواقع اللغوي الذي قد ورد فيها ، تنبو عما ارتضاه المجددون من الدخول تحت الفضلة أو الخروج عن المتحدث عنه ، كلا بل ران على عقولهم ما كانوا يصدعون ، لأن ورود المنصوب في متتالية لغوية يكشف بعدا دلاليا يجمع بين ركني الإسناد ويربط بينهما ، وبالتالي يضمن تحديد المعاني بدقة ، ولولا ذلك لما أولى النحاة العرب الأوائل باب المنصوبات كل هذا الاهتمام ، ولسبقوا المتأخرين في هذا

الطرح، الذي حجر عالم المعاني وقصره في عَلَمي الإسناد والإضافة ، وافتراضهم هذا يتنافي وكلام العرب الفصيح ،و إذا استعرضنا في عجالة الوظائف التي تؤديها المنصوبات التي تمثل مدار الحديث عند النحاة وهي المفاعيل ، والتمييز ، والحال ، والمستثنى فإننا نجدها على النحو التالي:

فالمفعول به مثلا :هو في الفعل المتعدي كالفاعل من حيث علاقته بالفعل وذلك لأنه يفيد التلبس بالحدث ، فكما أن الفاعل يرد مع الفعل للدلالة على القيام به ، فكذلك المفعول به يرد مع فعله ليفيد قيام الحدث عليه

المفعول المطلق :يتشارك مع الفعل في الفاعل لذا يسمى الفعل لأنه فعل الفاعل ، والحدث لأنه متجدد غير ثابت

المفعول فيه:يحتوي الفعل والفاعل ويعيهما ، ويهيئ لهما الالتباس والوقوع

المفعول لأجله:يحدد علة وقوع فعل الفاعل ضرورة إذ لولاه لما قام الفاعل بفعله

التمييز:وذلك من نحو :عندي متر قماشا ، يزيل اللبس الذي قد يطال التركيب ، بحيث لو اكتفى المتكلم بقوله عندي متر لكان ضربا من الإلغاز والتعمية على المخاطب ، لكن لما أتم كلامه بـ:قماشا زال الإبهام وتبدد عند السامع ، وبما أن المسند إليه في كلام العرب وغيرها مهم لا يتأتى الكلام من دونه ، فقد نال قسطا وافرا من العناية ، ولا شك أن المسند إليه في هذا التركيب هو القماش في الحقيقة لا المتر لذا تبين دور التمييز في الكلام

الحال: إن الحال في حقيقته خبر ثان ثانوي يضاف إلى خبر أول هو أساس الكلام ، فبرأينا إذا قال أحدهم: جاء زيد راكبا فهو يريد إخبار المتلقي بخبرين؛ مجيء زيد وهو الأصل وركوب زيد وهو الفرع، فالكلام عبارة عن جملتين جاء زيد وركب زيد وعوض القول بهذا كله، اختصر كلامه بأن حول الفعل اسما ونصبه على الخلاف

المستنى:هو مفعول به في الأصل لأنه بتقدير أستثني

ولكي ندلل على ما قلناه نسوق الدليل الآتي ، قال تعالى[وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ...] [20] فالشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى(كلالةً) بالنصب حيث كثر في الخلاف في إعرابها ومنه من حيث المعنى ، قال الشاذلي الفاسي في كتابه البحر المديد عن ذلك الكلالة : انقطاع النسل ، بحيث لم يبقللميت فرع ولا أصل ، لا ذكر ولا أنثى ، وهو مصدر من تَكَلَّلَهُ النسبُ ، إذا أحاط به كالإكليل ، لأن ورثته أحاطوا به ولَيْسوا منه. ونظم بعضهم معنى الكلالة ، فقال :

إن امروٌ يَسْأَلُ عن كَلاَلَة* هو انْقِطاعُ النَّسْلِ لا مَحَاله**

لا والـدٌ يَبْقَى ولا مـــولوُد*قــدْ هَلَكَ الأبْنَاءُ والـــــــجُدُود**

فتحتمل أن تطلق هنا على الميت ، أو على الورثة ، أو على الوراثة ، أو على القرابة أو على المال))[21] وإذا جئنا لنتكلم عن نصبها ، فإن أبرز ما قيل فيها مايلي تعرب حالا ، أو مفعولا به أو مفعولا لأجله أو تمييزا أو مصدرا أو خبر كان.

أولا :التمييز أو الحال أو خبر كان:ويكون معنى الكلالة ههنا الميت
ثانيا:خبر كان أيضا لكن بتقدير حذف المضاف أي كان ذا كلالة ، ويكون معناها ههنا الورثة
ثالثا:المفعول المطلق (المصدر) الذي يحل محل الحال ويبنها مثل قولهم جاءني زيد ركضا أي راكضا: ويكون معناها ههنا الوراثة
رابعا:المفعول من أجله ويكون معناها ههنا القرابة أي : يورث من أجل القرابة
خامسا: المفعول به: ويكون معناها ههنا المال(22)
فلاحظ يرحمُك الله المعاني التي جاءت بها المنصوبات ، كلاً على حدة ، فهل كان ضمها تحت مسمى واحد ليفيد هذا؟

الخاتمة -

لقد تطرقنا في نقاشنا هذا إلى أمر يعد لا شك من أبرز ما ظهر على الساحة اللغوية في عصر الناس هذا ، ألا وهو محاولات التيسير أو التجديد أو الإحياء واستخلصنا أخيرا أن تلك المحاولات يمكن أن يصدق عليها قول من قال:

كناطح صخرة يوم ليوهنها** فلم يضرها وأوهى قرنها الوعل**

على أنه من باب الإنصاف القول إن تلك المحاولات تعدا اجتهادا في اللسانيات العربية ، يمكن الاعتماد عليها في جزئيات محدودة جدا في واقع اللغة العربية في إطار العملية التعلمية.

هوامش المقال ، وإحالاته:

1- ابن جني ، الخصائص ، تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2003 م / 1424ه ، ط 02ج1 ص89.
2- أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن المبارك ، دار العروبة ، القاهرة دط دت ص69
3- ينظر عبد الرحمان الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشمية بيروت ، 1416هـ/1996م ط01، ص140
4-دوائر الكلام عند عبد الرحمان الميداني هي خمس الدائرة الأولى هي التي تحتوي على مسند ومسند إليه فحسب ، الدائرة الثانية عنده هي التي تحتوي على قضية تحتوي على نسبة المحمول إلى طرفين الفاعل .والمفعول به ، والدائرة الثالثة عنده هي التي تكون في القضية تحتوي على نسبة المحمول إلى أطراف ثلاث الفاعل .والمفعول به الأول ، والمفعول به الثاني ، والدائرة الرابعة هي التي تحتوي فيها القضية على نسبة المحمول إلى أطراف أربع الفاعل .والمفعول به الأول ، والمفعول به الثاني ، والمفعول به الثالث ، وفي كل هذه القضايا يتم الحكم فغيها إما سلبا أو إيجابا تبعا للنوعية النسبة بين هذه المسانيد)ينظر المرجع السابق نفسه ص154 ، 155 ، 156 ، 157 ، 158
5- المرجع السابق نفسه ص159 ، 160
6-أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، شرح وتعليق د. محمد التُنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1420هـ/1999م ط03 ص56
7- المصدر السابق نفسه

8- ينظر أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل لصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ط01 2007م/1428ه ص143
9- ينظر المرجع السابق ص08 ، 09 ،10 ، 11 ، 12 ، 13 14 ، 15
10 ، 11- المرجع السابق نقلا عن مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ج11 ص90تحت عنوان مشكلة الإعراب وطه حسين
12- ينظر أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل لصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، ص 31
13-إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، دار الآفاق العربية ، طبعة1423هـ/2002م ، مقدمة الكتاب (ص أ ، ص د)
14- ينظر أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل لصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، ص143 ، 144 ، 151
15- إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 79
16-المرجع السابق نفسه ص100
17- مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، دائر الرائد العربي بيروت ، لبنان ، 1406هـ/1986م ص 70 ، 71
18- ينظر أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل لصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ص 141نقلا عن محمد الكسار ، المفتاح لتعريب النحو ، ص181
19- ينظر د.محمود حسن الجاسم ،أسباب التعدد في التحليل النحوي جامعة حلب دط دت ص 93 ، 94
، وينظر أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل لصلاحي الزهراني ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، ص184 ، 149 ، 150
20-النساء الآية12
21- أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس ، البحر المديد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 2002 م / 1423 هـ ، ط02 ص 26 (المكتبة الشاملة موافق للمطبوع)
22- ينظر المصدر السابق نفسه